ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

The Impact of Economic Policies on the Textile Industry in Egypt (A Historical Analysis)

PhD. Amal Yehia Eissa Mouhamed
Department of Sociology, Faculty of Women for Arts, Science & Education, Ain Shams University, Egypt
Aml3isa345@gmail.com
Prof.Faten Ahmed Ali Elhenawy
Professor of Sociology Department,Faculty of Women for Arts, Science & Education, Ain Shams University, Egypt
f.Elhenawy@gmail.com

Receive Date: 29 Mai 2024, Revise Date: 9 July 2024.
Accept Date: 10 July 2024.
DOI: 10.21608/buhuth.2024.293738.1696
Volume 5 Issue 5 (2025) Pp.1-23.

Abstract

The Egyptian society has witnessed a radical transformation over the past decades, from a state-directed economy where the state manages all resources and revenues according to a central plan set by the government, moving to a free-market economy system dominated by supply and demand mechanisms. Moreover, the private sector and civil society work as key players alongside the role of the state, which has also changed from being the main actor to being primarily a supervisor, regulator, and monitor. All industries and economic sectors have been affected by these transformations, with the textile and weaving sector being one of the most impacted. This research aims to monitor the most important economic policies and decisions related to the textile and weaving industry and cotton cultivation in Egypt, during four phases: the establishment phase, the ascent and prosperity phase, the decline phase witnessed by the industry in the aftermath of the economic open-door policy and the economic reform period, and the current situation: the review phase and the 2019-2024 development plan.The research relied on the historical approach to trace the historical stages through which the textile and weaving industry in Egypt has passed, and the most important economic policies during each stage, and their impact on the industry. The research also has used observation, various types of interviews, and focused discussion groups to monitor the current situation of the textile and weaving industry at Ghazal El-Mahalla Company.The research has used a theoretical framework that integrates its issues in understanding and interpreting the study results, represented in the issues of Keynesian Theory, some issues of the Marxist Theory, issues of the Theory of Economic Dependence, and the Big Push Model.

***Keywords*:** Economic Policies- Social transformations -Textile and Weaving.

أثر السياسات الاقتصادية علي صناعة الغزل والنسيج في مصر

تحليل تاريخي

أمل يحيي عيسي محمد

باحث دكتوراه- بقسم علم الاجتماع

كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر

Aml3isa345@gmail.com

أ.د فاتن أحمد علي

أستاذ علم الاجتماع

كلية البنات جامعة عين شمس، مصر

f.Elhenawy@gmail.com

المستخلص:

شهد المجتمع المصري منذ عقود عدة تحولًا جذريًا من اقتصاد موجه؛ تدير فيه الدولة كافة الموارد والإيرادات إلى نظام اقتصاد حر تسود فيه آليات السوق الحر من عرض وطلب، ويكون القطاع الخاص والمجتمع المدني فاعلين رئيسيين إلي جانب دور الدولة الذي تغير أيضًا من كونه الفاعل ليقتصر بالدرجة الأولي علي الإشراف والتنظيم والمراقبة والمتابعة، وقد تأثرت كافة الصناعات والقطاعات الاقتصادية بهذه التحولات، وإن كان قطاع الغزل والنسيج من أكثر القطاعات تأثرًا بهذه التحولات.ويهدف هذا البحث إلي رصد أهم السياسات الاقتصادية والقرارات المتعلقة بصناعة الغزل والنسيج وزراعة القطن في مصر وذلك خلال أربع مراحل هي: مرحلة التأسيس، ومرحلة الصعود والازدهار، ومرحلة التراجع، ثم الوضع الراهن: مرحلة المراجعة وخطة تطوير 2019- 2024.اعتمد البحث علي المنهج التاريخي بهدف تتبع المراحل التاريخية التي مرت بها صناعة الغزل والنسيج في مصر، وأهم السياسات الاقتصادية خلال كل مرحلة، وتأثيرها علي الصناعة، كما استعان البحث بالملاحظة والمقابلات بأنوعها وجماعات المناقشة المركزة في رصد الوضع الراهن لصناعة الغزل والنسيج في شركة غزل المحلة.استعان البحث بإطار نظري تتكامل قضاياه في فهم وتفسير نتائج الدراسة، والذي تمثل في قضايا النظرية الكينزية، وبعض قضايا النظرية الماركسية، وقضايا نظرية التبعية الاقتصادية، ونموذج الدفعة القوية.أهم النتائج: أهمية دور الدولة في تطوير ودعم صناعة الغزل والنسيج ففي الفترات التي كانت تتولي الدولة الاقتصاد نمت صناعة الغزل والنسيج بشكل كبير ، بينما تراجعت الصناعة بعد رفع الدولة يدها عن دعم الصناعة وقد اتضح ذلك خلال المراحل المشار إليها.التوصيات: ضرورة إدارة الدولة لقطاع الغزل والنسيج ووضع السياسات والقوانين التي تدعم الصناعة.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية- التحولات الاجتماعية- الغزل والنسيج.

مقدمة:

شهد المجتمع المصري منذ عقود عدة تحولًا جذريًا من اقتصاد موجه؛ تدير فيه الدولة كافة الموارد والإيرادات وفقًا لخطة مركزية تضعها الحكومة إلى نظام اقتصاد حر تسود فيه آليات السوق الحر من عرض وطلب، ويكون القطاع الخاص والمجتمع المدني فاعلين رئيسيين إلي جانب دور الدولة الذي تغير أيضًا من كونه الفاعل ليقتصر بالدرجة الأولي علي الإشراف والتنظيم والمراقبة والمتابعة، وقد تأثرت كافة الصناعات والقطاعات الاقتصادية بهذه التحولات، وإن كان قطاع الغزل والنسيج من أكثر القطاعات تأثرًا بهذه التحولات.

ويركز البحث علي التحولات وتغير السياسات الاقتصادية المتعلقة بصناعة الغزل والنسيج، والسياسات القطنية؛ حيث يعد القطن أساس صناعة الغزل والنسيج إذ يمثل نحو 60: 70% من إجمالي تكلفة الغزل، مع إشارة لأحوال عمال الغزل والنسيج، وذلك خلال أربع مراحل تاريخية هي: مرحلة التأسيس (1882: 1951)، ومرحلة الصعود والازدهار، وتشمل السياسات المتعلقة بحقبتى التوجيه الاقتصادي(1952: 1960)، والتخطيط الشامل(1961: 1966)، ومرحلة التراجع وتشمل السياسات الاقتصادية المتعلقة بحقبتى الإنفتاح الاقتصادي(1973: 1991)، والإصلاح الاقتصادي(1991: 2011)، وأخيرًا المرحلة الحالية وتشمل عرض خطة الدولة لتطوير قطاع الغزل والنسيج (2019-2024).

ويشمل البحث المحاور التالية:

أولًا: موضوع البحث وأهميته وأهدافه.
ثانيًا: الإطار النظرى والمنهجى للبحث.
ثالثًا: التحولات وتغير السياسات الاقتصادية المتعلقة بصناعة الغزل والنسيج في مصر.

1. مرحلة التأسيس (1882: 1951).
2. مرحلة الصعود والازدهار وتشمل: حقبة التوجيه الاقتصادي(1952: 1960)، وحقبة التخطيط الشامل(1961: 1966).
3. مرحلة التراجع وتشمل:حقبة الإنفتاح الاقتصادي(1973: 1991)، وحقبة الإصلاح الاقتصادي(1991: 2011).
4. مرحلة المراجعة: خطة الدولة لتطوير قطاع الغزل والنسيج (2019: 2024).

رابعًا: أهم النتائج والاستخلاصات.

أولًا: مشكلة البحث وأهميته وأهدافه

1. مشكلة البحث:

تحتل صناعة الغزل والنسيج أهمية كبيرة ومكانة متميزة في الاقتصاد المصري؛ إذ أنها تعد من الصناعات ذات الأبعاد التاريخية والتراثية؛ حيث يعود تاريخها إلي عصر الفراعنة، فالمصريون القدماء هم أول من زرعوا الكتان واستخدموه في غزل خيوط رفيعة منها أنواع جيدة من النسيج، وهم أول من أطلقوا لفظ القطن علي هذا النبات(الحاروني،2021، ص 95).

وقد شهدت صناعة الغزل والنسيج في مصر تغيرات عدة بسبب تغير التوجهات والسياسات الاقتصادية للدولة، وقد أثر تحول هذه السياسات علي الصناعة، كما تأثرت الصناعة بتغير السياسات القطنية من مرحلة لأخري تمشيًا مع التوجهات الاقتصادية للدولة؛ حيث يعد القطن أساس صناعة الغزل والنسيج إذ يمثل نحو 60% : 70% من إجمالي تكلفة الغزل، ولذلك كان من الأهمية مناقشة سياسات زراعة وتسويق القطن الذي لاتقل أهميته لصناعة الغزل والنسيج عن الإطار الذي ينظمها.

ويمثل البحث محاولة لتقديم تحليل تاريخي لأهم السياسات الاقتصادية والقرارات المتعلقة بصناعة الغزل والنسيج وزراعة وتسعير القطن في مصر خلال المراحل التالية: مرحلة التأسيس التي تميزت برغبة وطنية فى الاستقلال السياسى والاقتصادى عن الاحتلال البريطانى، والمرحلة الثانية وهي مرحلة الصعود والازدهار والتى تميزت بدور كبير للدولة فى دعم الصناعة، و مرحلة التراجع الذى شهدته الصناعة عقب فترة الانفتاح الاقتصادى ثم فترة الإصلاح الاقتصادي، وصولًا إلي الوضع الراهن.

2.أهمية البحث:

ترجع الأهمية النظرية للبحث إلى ندرة الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت بدراسة التحولات وتغير السياسات الاقتصادية علي صناعة الغزل والنسيج في مصر؛ حيث تبين من الإطلاع علي الدراسات السوسيولوجية السابقة التي اهتمت بصناعة الغزل والنسيج أنها ركزت معظم اهتمامها علي دراسة المصنع كتنظيم اجتماعي، كما تم إجراء معظمها خلال حقبتي السبعينات والثمانينات، وهي فترات إزدهار هذه الصناعة في مصر بشكل عام والمحلة بشكل خاص، وهو مايؤكد ضرورة الإهتمام بدراسة الموضوع.

3. هدف البحث:

يهدف البحث إلي رصد أهم السياسات الاقتصادية والقرارت المتعلقة بصناعة الغزل والنسيج وزراعة القطن في مصر خلال المراحل الثلاث المشار إليها، وأثر هذه السياسات علي الصناعة، ودور الدولة خلال هذه المراحل، والتعرف علي الوضع الحالي لصناعة الغزل والنسيج بشركة غزل المحلة.

4.تساؤلات البحث:

- ما المراحل التي شهدتها صناعة الغزل والنسيج في مصر منذ النشأة؟
- ما أهم التحولات والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة خلال هذه المراحل، وما أثر تغير السياسات الاقتصادية علي قطاع الغزل والنسيج؟
- ما السياسات والقرارات المتعلقة بزراعة وتسعير القطن خلال هذه المراحل، وما أنعكاساتها على صناعة الغزل والنسيج؟
- ما محاور الخطة الحالية للدولة لتطوير قطاع الغزل والنسيج؟
- ما التحولات التي لحقت بالعمال خلال الفترات الزمنية المتباينة؟

5. مفاهيم البحث:

أ. مفهوم التحولات الاقتصادية:

يشير مفهوم التحولات الاقتصادية إلي التغيرات التي تطرأ علي المجتمع وتحوله من نظام اقتصادي لأخر، وتتجسد أهم التحولات الاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري في ثورة يوليو1952، ومرحلة عرفت بالتخطيط الشامل، ثم مرحلة سميت باقتصاد الحرب(صديق، صابر، 2001، 83)، ثم مرحلة الانفتاح الاقتصادي، ثم مرحلة الإصلاح الاقتصادي(عبد الخالق، متولي،2005 ، 35)، وهذه المراحل التاريخية تكون متعاقبة ويكون لكل منها سياسات اقتصادية يعززها الواقع الاجتماعي والسياسي ويختلف دور الدولة من مرحلة لأخري، وقد تضمنت كل مرحلة من مراحل التحول قوانين وإجراءات ترتبط بصناعة الغزل والنسيج(هلال، 1993، 98).

ب. مفهوم السياسات الاقتصادية:

السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة خلال مراحل تاريخية وأدت بدورها إلى التوسع والتحديث والتطوير في صناعة الغزل والنسيج، أو في السياسات القطنية التي هدفت في المحل الأول إلى توفير احتياجات الصناعة المحلية، أو في الرعاية المقدمة لعمال الصناعة، وفي مراحل أخري انعكست السياسات الاقتصادية بالسلب علي الصناعة وتوقفت عمليات التوسع والتطوير والتحديث، وأثرت السياسات القطنية علي الإنتاج، مما أدي إلي تراجع الصناعة وانعكس ذلك علي أحوال العمالة.

ثانيًا: الإطار النظرى والمنهجي

1.الإطار النظري للبحث:

استعانت الدراسة بإطار نظري تتكامل قضاياه في فهم وتفسير نتائج الدراسة، والذي تمثل في قضايا النظرية الكينزية، وبعض قضايا النظرية الماركسية، وقضايا نظرية التبعية الاقتصادية، ونموذج الدفعة القوية.

أ. النظرية الكينزية:

تؤكد علي ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها الجهاز الوحيد القادر علي إحداث جملة من السياسات لضبط الاقتصاد(كانتربري ،2011، 280)، وهذه السياسات تعمل علي تنشيط حجم الطلب الكلي الفعال الأمر الذي يؤدي إلي توفير فرص عمل لاستيعاب العاطلين، ويترتب علي ذلك زيادة الطلب علي السلع وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي(عاطف ، 2007، 16)، واعتبر كينز الرقابة المركزية التي تفرضها الدولة أمرًا ضروريًا حتي يمكن استعادة أي وضع مرغوب عموما في الاقتصاد القومي والحفاظ علي هذا الوضع(الحصري، 2017، 61)، إذ يؤيد بضرورة تدخل الحكومة في سبيل العمل علي استقرار النظام الاقتصادي(زكي، 1997، 168)، يرى كينز أنه علي الدولة أن تتدخل بشكل مباشر في الاقتصاد للحفاظ علي مستوي التشغيل لعوامل الإنتاج ومن أهم تلك العوامل: ضمان مستوي من العمالة الكاملة للعمال، وفي نفس الوقت المحافظة علي ربحية رأس المال.

ب. النظرية الماركسية:

تميل النظرية الماركسية نحو تحليل المجتمع تحليلًا يعطي النشاط الاقصادي الأولوية عن غيره من الاعتبارات، لذلك يتعين تحليل التغير التاريخي في ضوء التطورات التي تحدث داخل القاعدة الاقتصادية(إدجار، جويك، 2009، 576)، وقد عايش ماركس ظهور الرأسمالية ونمو المصانع وتوسع

الإنتاج ويري ماركس أن النظام الرأسمالي في ظل الأخذ بالحرية الاقتصادية اتسم بالعديد من السلبيات؛ حيث ترتب علي عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية أن ساء توزيع الدخل وانخفض مستوي المعيشة للعمال بعد أن انخفضت أجورهم(لطفي، الزيات، 1999، 97)، وهنا طالب ماركس باحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة مع ضرورة الاهتمام باشباع الحاجات الأساسية وجعله الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي (إدجار، جويك، 2009، 577). ويتضح مماسبق رفض ماركس لقضية الملكية الخاصة (الخصخصة) لأنها تؤدي إلي استغلال طبقة مالكة لأخري مأجورة لاتملك سوي جهدها، وأما عن موقفه من دور الدولة تجاه النشاط الاقتصادي فقد سعي لتدعيم دور الدولة ورأي ضرورة تدخلها لمنع هذا الاستغلال وجعل الملكية عامة أي ملك للشعب(جيدنز، 2000، 209).

ج. نموذج الدفعة القوية:

تتلخص الفكرة الأساسية فى نموذج الدفعة القوية في أن هناك حاجة إلي دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدني من الإستثمارات بغرض التغلب علي عقبات التنمية، ووضع الاقتصاد علي مسار النمو الذاتي ويتوقف ذلك علي توجيه تلك الدفعة إلى أقدر قطاعات الاقتصاد القومي علي دفع عملية التنمية إلي الأمام(صديق، صابر،2001، 64). ويجب أن يكون حجم الدفعة مناسبًا مع إمكانيات المجتمع وقدرات الاقتصاد الوطني وعدم تحميل المجتمع بأعباء مالية أو ديون خارجية في المستقبل أكبر من طاقته، ولذلك من الضروري اختيار الصناعات التي توجه إليها الدفعة القوية بعد دراسة وتحليل الموارد المتاحة واستغلالها أفضل استغلال والتركيز علي الصناعات ذات الآثار ومن الضروري اتخاذ الأسلوب الملائم والوقت والسياسات الاقتصادية المناسبة للاقتصاد القومي(Matthias,2011,17).

وفى ضوء هذه القضايا يمكن فهم النتائج المترتبة علي تغير سياسات الدولة، ورفع يدها عن إدارة قطاع الغزل والنسيج، وزراعة وتسويق القطن.

2. الإطار المنهجى للبحث:

استعان البحث بالمنهج التاريخي بهدف تتبع المراحل التاريخية التي مرت بها صناعة الغزل والنسيج في مصر، وأهم السياسات الاقتصادية خلال كل مرحلة، وتأثيرها علي الصناعة، كما استعان البحث بالملاحظة والمقابلات المقننة والمتعمقة وجماعات المناقشة المركزة فى رصد الوضع الراهن لصناعة الغزل والنسيج في شركة غزل المحلة.

3. الدراسات السابقة:

ظهر الاهتمام بدراسة القضايا المتعلقة بصناعة الغزل والنسيج في تخصصات مختلفة مثل علم الاجتماع والاقتصاد، والمقارنة التي تضعنا فيها هذه الدراسات تسهم في عرض الموضوع من زواياه المختلفة وتقديم رؤية تكاملية شمولية عنه.

وتمثلت أهم نتائج الدراسات السابقة في وجود الكثير من التحديات التي تواجه صناعة الغزل والنسيج أهمها: إنخفاض الدعم الحكومي خاصة بعد الإصلاح الاقتصادي وتحرير الصناعة في بداية التسعينات، وتقادم الآلات وعدم وجود تطوير، وارتفاع تكلفة المنتج المحلي، والمنافسة القوية من المنتجات الصينية، وأوصت معظم الدراسات بضرورة وضع إستراتجية متكاملة خاصة بصناعة الغزل والنسيج تحدد سياسة

واضحة لتجارة القطن والإهتمام بسياسات التسويق والتعليم والتدريب واستمرار الإصلاحات الخاصة بأعمال التحفيز علي التصدير.

ثالثًا: التحولات وتغير السياسات الاقتصادية المتعلقة بصناعة الغزل والنسيج في مصر

1.مرحلة التأسيس(1882: 1951)

تميزت هذه المرحلة برغبة وطنية فى الاستقلال السياسى والاقتصادى عن الاحتلال البريطاني، فمع الإحتلال البريطاني لمصر عام 1882 وإندماج مصر في السوق العالمي نمت صناعة الغزل والنسيج بشكل كبير، ووصل عدد العمالة بها إلي 83378 عامل، وفي العقد الأول من القرن العشرين أصبحت صناعة الغزل والنسيج الصناعة الأهم؛ حيث شهد عام 1898إنشاء شركة غزل ونسج القطن بالأسكندرية، وكانت هذه المحاولة الأولي لكنها تعثرت بسبب عدم قدرتها علي الصمود أمام المنافسة الأجنبية، وكانت المحاولة الثانية عندما أعُيد بناء الشركة في عام 1911 تحت مسمي الشركة الأهلية للغزل والنسيج ولكنها ظلت تتعثر نتيجة السياسة الإستعمارية ورغبة إنجلترا في السيطرة علي القطن المصري لتدعيم صناعتها في لانكشير(المجالس القومية المتخصصة، 1976، 9، 10)، ويتسق هذا مع نظرية التبعية الاقتصادية والتي تؤكد علي أن الغرب قد نما من خلال استبعاد المجتمعات النامية واستنزاف مواردها وجعلها سوقًا لمنتجاتـه67 ,Steve Bruce (2008)، ويتسق أيضًا مع الأفكار الماركسية حول الأمبريالية والتي تؤكد أن المجتمعات الرأسمالية تستخدم مستعمراتها كمزودات بالمواد الخام وكأسواق مقيدة من أجل منتجاتها وكأرض ثروة تعمل علي نهبها(رث والاس، ألسون وولف، 2011، 270).

في عام 1927 أنشأ بنك مصر شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبري، وكانت البداية الحقيقية لإنشاء صناعة وطنية علي أسس علمية حديثة وضمت الشركة 2500 عامل، وجذبت الفلاحين من القرى المجاورة للمحلة(السعيد، 2016، 214).

مع نشوب الحرب العالمية الأولي وإضطراب حركة التجارة الدولية أصبح من الضروري علاج الآثر المترتب علي هبوط الواردات من المنتجات الوطنية؛ فأنشأ بنك مصر مصانع وطنية جديدة للغزل والنسيج كان أبرزها شركة مصر كفر الدوار في عام 1939 والتي ضمت من 11.000: 12.000 عامل، وشركة دمياط وشركة صباغي البيضا، وشركة مصر حلوان، ويرجع الفضل لهذه الشركات مع شركة مصر المحلة في تدريب وتخريج أجيال من الفنيين الذين قادوا صناعة الغزل والنسيج في مصر خلال السنوات اللاحقة.وقد شهدت صناعة الغزل والنسيج منذ ذلك التاريخ مراحل ومعدلات نمو ملحوظة حيث تحولت مصر من كونها دولة مستوردة إلي دولة مصدرة لكافة منتجات الصناعات النسيجية (أحمد، 2014، 19).

وتعد أربعينيات القرن الماضي فترة هامة في تاريخ الصناعات النسيجية في مصر حيث شهد القطاع درجة عالية من التركز ببلوغ إجمالي العمالة في الشركات الصناعية 316.144 عاملا وفقًا لإحصاء 1945 من بينهم 117.272 عامل في صناعة الغزل والنسيج بنسبة 37% من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة، كما بلغ إجمالي عدد المصانع 22 ألف مصنعًا منها 9.425 مصنعًا في مجال الغزل والنسيج بما يقرب من 42% من إجمالي عدد المصانع من بينها 45 تصنف شركة كبيرة الحجم؛ حيث

تستخدم أكثر من 500 عامل، ووصل حجم المستهلك من القطن في عام 1948 إلي مايقرب من مليون ونصف قنطارًا (فايز، 2013، 133).

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وفي الفترة من 1949 حتى 1951 بدأت تظهر ملامح الضعف علي صناعة الغزل والنسيج؛ نتيجة لعدة عوامل مثل: عودة الظروف الاقتصادية إلي طبيعتها، وكثرة الوارد من المنتجات القطنية، وارتفاع أسعار المنتجات القطنية بالنسبة للقوة الشرائية، وصعوبة التصدير نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحلية عن مثيلاتها الأجنبية، وعدم قدرة بعض المنتجات المحلية على الوصول لدرجة الكفاءة الفنية التي تتميز بها المنتجات الأجنبية، وفي منتصف 1952 واجهت صناعة الغزل والنسيج أزمة شديدة نتيجة تراكم فائض الإنتاج بسبب عودة الواردات الأجنبية لمنافسة الإنتاج الوطني، حتي جاءت ثورة 1952 التي قامت بدراسة مشكلات هذه الصناعة(المجالس القومية المتخصصة، 1976، 114).

السياسات القطنية خلال مرحلة التأسيس:

كانت أسعار القطن حتي عام 1952 تتحدد طبقًا لقوي السوق العالمية، وكانت هناك بورصة للقطن، كما كانت أسعار القطن تتسم بالتقلبات الكبيرة والتذبذب من عام لآخر(مصطفي، 2014، 9).

2. مرحلة الصعود والازدهار:

تميزت هذه المرحلة بدور كبير للدولة فى دعم صناعة الغزل والنسيج؛ سواء من حيث انتهاج السياسات الهادفة إلى التوسع والتحديث والتطوير في الصناعة ذاتها، أو في السياسات القطنية التي هدفت في المحل الأول إلى توفير احتياجات الصناعة المحلية، أو في الرعاية المقدمة لعمال الصناعة، وتضمنت السياسات الاقتصادية لهذه المرحلة حقبتين هما: مرحلة التوجيه الاقتصادى، ومرحلة التخطيط الشامل، كما يتضح فيما يلى:

أ. الحقبة الناصرية (مرحلة التوجيه الاقتصادي(1952:1960)

قامت الدولة باتخاذ عدد من السياسات الاقتصادية التي تصب في اتجاه إعادة توزيع الموارد والتخطيط المركزي والإتجاه نحو التصنيع، وتم إنشاء أول وزارة للصناعة في مصرعام 1956، وقامت بوضع برامج السنوات الخمس التي تضمنت العديد من مشروعات التوسع والتحديث والتطوير في صناعة الغزل والنسيج ، بهدف تصنيع أكبر كمية ممكنة من الأقطان المصرية، وتحقيق الإكتفاء الذاتي من الكساء خاصة مع تزايد أعداد السكان، وتصدير الفائض للحصول علي العملات الأجنبية من أجل التنمية (أمين، 2001، 986).

وتمثلت أهم السياسات التي اتخذتها الدولة خلال مرحلة التوجيه الاقتصادي في إصدار مجموعة من القرارات والقوانين مثل:

- القانون رقم 251 لسنة 1953، بإنشاء صندوق دعم الغزل والمنسوجات لعلاج مشكلات الصناعة، (المرجع السابق، 2001، 986)، وتمثلت مهام الصندوق في: تصريف المنتجات المحلية، وإجراء البحوث لتحسين جودة الإنتاج وتطويره للمنافسة في السوق العالمي (محمد، 1974، 16).

- القرار رقم 5 لسنة 1957، والخاص بإنشاء صندوق دعم غزل الحرير ومنسوجاته لتشجيع هذه الصناعة، وفي أبريل1973 تم إدماج الصندوقين من حيث الإدارة التنفيذية مع صلاحية اللجنة الدائمة المشرفة علي الصندوقين.(أكاديمية البحث العلمي، 1994، 19).
- القانون رقم 21 لسنة 1958 لتشجيع الصناعة: ويهدف إلي بناء قاعدة صناعية متينة وتشجيع القطاع الخاص علي المشاركة في التصنيع، وقد صدرت من خلاله التشريعات اللازمة لتطوير دور كل من إتحاد الصناعات المصرية والغرفة الصناعية، وإنشاء المجالس الإقليمية للصناعة لكي تقوم بدورها كمنظمة لأصحاب الأعمال في الصناعات النسيجية والإهتمام بمصالحهم المشتركة، ومعاونة الدولة في وضع سياسة صناعية للبلاد (Hamill,1989,32).
-

ب. مرحلة التخطيط الشامل وتأميم الشركات 1960: 1966

خلال مرحلة التخطيط الشامل تم البدء بأول خطة خمسية شاملة 1960-1965 يرتكز تنفيذها علي إيجاد قطاع اقتصادي قائد لباقي القطاعات، ويستند ذلك علي عدة سياسات من أهمها: تحديد ساعات العمل والأجور والأسعار، وتم تنظيم القطاع العام في مؤسسات متخصصة تتولي كل واحدة الإشراف علي قطاع معين من النشاط الاقتصادي لتحقيق الكفاءة وأهداف الخطة الشاملة للتنمية، وفي هذا الإطار تم إنشاء عددًا من المؤسسات وإصدار عدد من القرارات والقوانين (فرجاني، د.ت، 335).

- **وتتمثل أهم السياسات التي اتخذتها الدولة خلال مرحلة التخطيط الشامل وتأميم الشركات فيما يلى:**

- إصدار القرار الجمهوري رقم 249 لسنة 1961 بإنشاء مؤسسة مصر، والقرار الجمهوري رقم 250 لسنة 1961 بإنشاء مؤسسة النصر؛ حيث وزعت شركات ومصانع الغزل والنسيج المؤممة عليهما. (أكاديمية البحث العلمي، 1994، 21: 23)
- إنشاء المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج كشخصية إعتبارية قائمة بذاتها تتبع وزير الصناعة ولها سلطة الإشراف والرقابة عليها. (المرجع السابق، 1994، 21: 23).
- إنشاء مجلس أعلي للمؤسسات العامة برئاسة رئيس الجمهورية يتكون من نواب رئيس الجمهورية ليتولي تحديد أهداف الإنتاج طبقًا للخطط السنوية(El Megharel,2004,100).
- أصدار الدولة القانون رقم 72 لسنة 1962 لتأميم مجموعة جديدة من الشركات، ونقل ملكيتها للدولة، وسلطة الإشراف عليها إلي المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج، وكان من بينها 7 شركات تحت الحراسة، و 38 شركة جديدة.
- قررت الدولة في عام 1963 إلغاء الإتجار في الغزل كما حددت تسعيره، وقامت بحصر مصانع القطاع الخاص وحددت أسلوب تشغيلها وحصولها علي الغزل، وتم تأميم كل المنشأت الكبيرة والمتوسطة، ولم يستثني من التأميم إلا أصغر الوحدات، وبدأ تشغيل مصانع النسيج بالقطاع الخاص بالكامل عام 1964 لحساب شركات الغزل والنسيج بالقطاع العام، وذلك بتسليمها الغزل اللازم للتشغيل واستلام الأقمشة المنتجة ومحاسبة هذه المصانع علي أجر تشغيل، أخذ في الزيادة تدريجيًا علي فترات تبعًا للمستجدات وما يطرأ علي تكلفة التشغيل من أعباء جديدة، واستمر ذلك حتي عام 1982 (أكاديمية البحث العلمي،1994، 29).

- قررت الدولة عام 1967 إلغاء تشغيل مصانع النسيج التي لديها أقل من عشرة أنوال، و25% من أنوال المصنع الذي لديه أكثر من عشرة أنوال وبذلك قُسمت طاقة إنتاج مصانع النسيج بالقطاع الخاص إلي أنوال تشغيل تعمل لحساب القطاع العام بالسعر الرسمي، وفي خلال عام 1967 تم إدخال أول صناعة من نوعها بمصر بل وفي الشرق الأوسط وهي صناعة توبس الصوف والألياف الصناعية(المرجع السابق، 1994، ص 30).

ويتضح مما سبق أهمية دور الدولة فى دعم صناعة الغزل والنسيج وهو ما تؤكده النظرية الكينزية التي جعلت للدولة دورًا محوريًا في النشاط الاقتصادي لأن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر علي إحداث جملة من السياسات لضبط الاقتصاد(أمين، 2007، 16).

- **السياسات القطنية خلال تلك المرحلة**:

اتسمت السياسة الزراعية المصرية منذ أوائل الستينيات وحتى بداية التسعينيات من القرن الماضى بالتدخل المباشر من قبل الدولة في تحديد المساحات المستهدف زراعتها من القطن بحيث لا تقل عن ٣٣ % من إجمالي الرقعة الزراعية، والتسليم الإجبارى للمحصول عن طريق الجمعيات التعاونية بسعر محدد من قبل الدولة، وحظر الاتجار في القطن فى الأسواق الداخلية وتحديد الأسعار وتسويق الناتج ومستلزمات الإنتاج(Marzouk,1965, 79)، أما التسويق الخارجى للمحصول فكان يتم علي أساس تصدير الفائض من الإنتاج المحلى بعد تلبية احتياجات الصناعة المحلية، وقد نجحت الدولة من خلال سياستها المركزية في زيادة القيمة المضافة للقطن المصري لتوسعها في العمليات التحويلية بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج(أحمد، البهائي، 2015، 484).

ويتسق هذا مع النظرية الكينزية والتي تؤكد علي أن الرقابة المركزية التي تفرضها الدولة أمرًا ضروريًا حتي يمكن استعادة أي وضع مرغوب عمومًا في الاقتصاد القومي والحفاظ علي هذا الوضع(الحصري، 2017، 61).

- **أحوال عمال صناعة الغزل والنسيج خلال المرحلة الناصرية**

احتفظ عمال الغزل والنسيج خلال خمسينيات القرن الماضي بوضع القطاع الأهم في الطبقة العاملة المصرية، واستفاد عمال الغزل والنسيج في تلك الفترة من الإصلاحات الاجتماعية الناصرية، المتمثلة في عقد العمل الأبدي، والعلاج المجاني، وتخفيض ساعات العمل، والارتفاع الدوري في الأجور، وغيرها، وقد أولت الدولة في هذه المرحلة إهتمامًا كبيرًا لقضية بناء رأس المال البشري العامل في هذا القطاع من خلال تعزيز دور النقابات العمالية، وتحسين شروط العمل، وزيادة الأجور، ووضع برامج تدريب لرفع كفاءة العاملين بالقطاع (معهد التخطيط القومي، 2013، 117).

لكن في المقابل شهدت الفترة الناصرية سيطرة الدولة على النقابات العمالية، وتم فرض مبدأ وحدة التنظيم النقابي وأصبح الاتحاد العام لعمال مصر الذي تأسس عام 1957 والنقابات التابعة له التنظيم النقابي الوحيد المسموح به، وكان من آثار تلك الفترة أن أسست لفكرة ظلت مسيطرة لعقود تالية على العمال وهي اعتبار الإضراب عملاً يتناقض مع الوطنية لأنه يؤدي إلى تعطيل الإنتاج(رجائي، 2008، 75).

3. مرحلة تراجع صناعة الغزل والنسيج

بدأت صناعة الغزل والنسيج تشهد تراجعًا فى أعقاب فترة الانفتاح الاقتصادى ثم فترة الإصلاح الاقتصادي، حيث شهدت مرحلة الانفتاح الاقتصادي تغيرًا جذريًا في النظم والسياسات الاقتصادية

والتحول من نظام التخطيط الشامل واستبداله بخطط تنموية قصيرة، وصدر خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي قراران كان لهما أثر كبير في تراجع صناعة الغزل والنسيج وهما قانون 203 لسنة 1991 والذي قضي بتحويل شركات الغزل والنسيج – التابعة للقطاع العام- إلي شركات قطاع أعمال تابعة لشركات قابضة تتولي إدارتها، والقرار رقم 210 لسنة 1994 الخاص بتحرير سعر القطن، وقد أنعكس ذلك علي أحوال العمالة، كما يتضح في الفقرات التالية:

أ. الانفتاح الاقتصادي(1973: 1991)

شهدت مرحلة الانفتاح الاقتصادي تغيرًا جذريًا في النظم والسياسات الاقتصادية، وكانت أهم سياستها: تطبيق آليات السوق، والتحول من نظام التخطيط الشامل واستبداله بخطط تنموية قصيرة (عبد الخالق، وآخرون، 2005، 358)، وتمثلت أهم السياسات التي اتخذتها الدولة خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي فيما يلى:

- اصدار القانون رقم 43لسنة1974 الذي أتاح للقطاع الخاص(*) الدخول إلي صناعة الغزل والنسيج ومشاركة القطاع العام، وكان من ضمن أهداف القانون رقم43 لسنة 1974: تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد القومي المصري والمستثمر العربي والأجنبي، وتهيئة المناخ المناسب لتسهيل انتقال رأس المال العربي، وإعطاء الأولوية للمشروعات التي تساعد علي زيادة موارد البلاد من العملات الأجنبية وكذلك المشروعات التي تجلب التكنولوجيا المتقدمة(معن، 2014، 134).
- تطوير الآلات والمعدات: سارعت الدولة إلي تطوير ما لديها من من الآت ومعدات لتطوير المنتج كمًا ونوعًا، وحصلت بعض المصانع علي حق تصنيع نماذج من الملابس الجاهزة تنتجها بيوت الأزياء العالمية بقصد التطوير والتصدير، وقام عدد من الشركات المشتركة(**) بمد السوق المحلي بالجديد والمتطورمن المنتجات النسجية والملابس الجاهزة(عبد الخالق، متولي، 2006، 320).
- إعادة التأهيل والإحلال والتجديد لبعض الشركات: فأقبلت شركات الغزل والنسيج علي طلب القروض بعد تردد عبارة إعادة التأهيل، وأنفقت مئات الملايين من الدولارات الأمريكية منذ عام 1976 علي إعادة تأهيل الشركات التالية: شركة مصر للغزل والنسيج (المعونة الأمريكية)، وشركة مصر صباغي البيضا (البنك الدولي)، وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار

* بلغ عدد المشروعات التابعة للقطاع الخاص في صناعة الغزل والنسيج في الفترة من 1973: 1983 إلي 2445 مشروعات في مجال النسيج والتريكو والصباغة والملابس الجاهزة والتجهيزات وبتكاليف استثمارية بلغت 480 مليون جنيه مما إنعكس علي حجم إنتاجه وصادراته.

* * من هذه الشركات: الشركة العربية الألمانية للملابس والمهمات وتأسست عام 1975 بالإسكندرية لتصنيع الملابس الجاهزة وعلي رأسها القمصان الرجالي، وشركة مصر/ إيران للغزل والنسيج وتأسست عام 1977 بالسويس وتمتلك حكومة إيران 40% من رأسمالها، والباقي توزع علي شركة مصر شبين الكوم بنسبة 40% وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار بنسبة 20% .وتقوم هذه الشركات بإنتاج الغزول القطنية والمخلوطة، وشركة فستيا للملابس الجاهزة بالإسكندرية وتأسست عام 1980 وتقوم بإنتاج البدل والبنطلونات الجاهزة، والشركة الفرنسية المصرية للتفصيل (سوفيكو) بالإسكندرية وتأسست عام 1980 وتقوم هذه الشركة بإنتاج الملابس الجاهزة الحريمي وملابس الأطفال، وشركة سمنود للنسيج والوبريات بسمنود وتأسست عام 1981 وتقوم هذه الشركة بإنتاج الأقمشة القطنية وأقمشة الدونيم وصباغة للجينز وإنتاج الوبريات والأقمشة الجاهزة، وتم إنشاء شركة مصر العامرية للغزل والنسيج المملوكة لبنك مصر لتقوم بإنتاج الأقمشة القطنية والمخلوطة وصباغتها وطباعتها وتجهيزها وتصنيع المفصلات والوبريات الجاهزة.

(البنك الدولي)، وشركة مصر/ حلوان للغزل والنسيج (قرض فرنسي)(عثمان، 1996، 344، 345).

- إصدار قانون رقم 111 لسنة 1975: قضي هذا القانون بإلغاء المؤسسات النوعية ومن بينها المؤسسة المصرية للغزل والنسيج لتوسيع اختصاصات إدارات الشركات، وكان عدد الشركات التابعة لها 31 شركة من بينها شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبري (عبد الخالق، متولي، 2006، 321).
- إنشاء الأمانة العامة لقطاع الغزل والنسيج والملابس لمعاونة المجلس الأعلي الذي تشكل برئاسة وزير الصناعة، في مباشرة أعمال قطاع الغزل والنسيج (المرجع السابق، 2006، 322).
- دمج بعض الشركات التابعة للقطاع: في عام 1974 تم دمج بعض الشركات التابعة للقطاع في فترة تشكيل المجلس الأعلي لقطاع الغزل والنسيج، وكان عددها 26 شركة من بينها شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبري. (المرجع السابق، 2006، 322).
- إصدار القانون رقم 159 لسنة 1981: وهو القانون الخاص بإنشاء الشركات المساهمة وشركات التوصية والشركات ذات المسئولية المحدودة الذي أتاح للمستثمرين عدة مزايا تدفعهم للاقبال علي الاستثمار في كافة الأنشطة، وصاحب ذلك إنشاء المدن الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة والتي بدأت بمدينة العاشر من رمضان في ظل إعفاءات ضريبية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المرجع السابق، 2006، 322).
- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام في 1985: والتي تهدف إلي المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي والعمل علي تحقيق أهداف خطة التنمية، وإجراء الأبحاث والدراسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وأُنشئت في نفس الوقت هيئة القطاع العام لشئون القطن ويتبعها 6 شركات لتصدير وكبس وحليج الأقطان وهي: شركة النيل لحليج الأقطان، وشركة الدلتا لحليج الأقطان، وشركة مصر لحليج الأقطان، والشركة المصرية لحليج الأقطان (عثمان، 1996، 346).
- إصدار قانون جديد للاستثمار تحت رقم 230 لسنة 1989: لعلاج المشكلات التي كشفها قانون الإستثمار الأول في عام 1974، وأصبح الإستثمار في ظل القانون يحكمه نظامين هما: الإستثمار في داخل البلاد، والإستثمار في المناطق الحرة، وقد حقق قانون الأستثمار الجديد مزايا وإعفاءات كبيرة للمستثمرين مما أدي إلي قيام مشروعات جديدة(مجلس الشوري، 1997، 13).
- إنشاء مركز التصميمات والموضة عام 1991 بالتعاون مع هيئة القطاع العام للغزل والنسيج والملابس والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، وتتلخص أهداف المركز في نقل إتجاهات الموضة الحديثة في العالم، والقيام بعقد دورات تدريبية وتقديم المشورة الفنية لمصانع الملابس علي المستوي القومي(مجلس الشوري، 1997، 13).

رغم ماتم اتخاذه من سياسات وقرارات خلال فترة الإنفتاح الاقتصادي لدفع صناعة الغزل والنسيج، إلا أن هناك قصور في دور المؤسسات المنوطة بحل مشكلات الصناعة مثل المجلس الأعلي للقطاع وكذلك دور الأمانة العامة في مجال الاستثمارات والتكامل أفقيًا ورأسيا بين الشركات فقد حدثت آثار سلبية من بينها: اندفاع الشركات التابعة للقطاع في تنفيذ العديد من مشروعات التوسع، وإعادة التأهيل والإحلال والتجديد دون إجراء مايلزم من دراسات فنية وتسويقية واقتصادية ووصل الأمر للتنافس بين الشركات دون التنسيق فيما بينها، وتورطت الشركات في استثمارات تفوق قدرتها التنفيذية والتمويلية؛ مما أدي إلي اختلال الهياكل التمويلية لبعضها واضطرارها لاستكمال تمويل استثماراتها عن

طريق القروض قصيرة الأجل بفوائد مرتفعة؛ مما آثر سلبًا علي اقتصادات هذه الشركات وهياكلها التمويلية(المجالس القومية المتخصصة، 2006، 64، 65).

ويتسق هذا مع قضايا نظرية التبعية الاقتصادية والتي تؤكد أن جوهر التبعية هو تعطيل الإرادة الوطنية وتغليب إرادة الأطراف الخارجية، ومن ثم العجز عن إتخاذ قرارات تخدم المصالح القومية وهذا الأمر واضح في الاستسلام لمشاريع إعادة رسم خريطة المنطقة التي نعيش فيها(العيسوي، 2005، 113).

- **السياسات القطنية خلال فترة الانفتاح الاقتصادي:**

جاءت التحولات في الإتجاه المضاد فقد شهدت فترة الإنفتاح الاقتصادي انخفاضًا فى محصول القطن واستمر الانخفاض حتي عام 1984/ 1985، كما انخفضت المساحة المزروعة من القطن ونقص العائد النقدي للفلاح، بينما استمر التزايد في الاستهلاك المحلي بنسبة 70% وبدأ الاتجاه لاستكمال الاحتياجات المحلية باستيراد الأقطان الأجنبية (حلمي، 2001، 3)، وتم استيراد أقطان من السودان والولايات المتحدة الأمريكية (أقطان كاليفورنيا/ أريزونا)، وتسببت الأقطان السودانية في مشاكل غزلية أساسها لزوجة القطن بسبب ارتفاع نسبة السليزيون والمادة الشمعية (بسيوني، الشاعر، 2005، 79، 80).

- **أحوال العمال خلال مرحلة الإنفتاح الاقتصادي:**

كان لتغير السياسات الاقتصادية تأثيراتها علي رأس المال البشرى فبعد فترة الإنفتاح ونظرًا لما تعرضت له صناعة الغزل والنسيج من مشكلات انعكست بدورها على أوضاع عمالها، فمنذ أوائل السبعنيات بدأ تدهور الأحوال المعيشية لعمال الغزل والنسيج حيث كانت أجور عمال هذا القطاع هي الأقل بين كافة العمال في الصناعة مع غلاء الأسعار(رمضان، 2005، 6)، وقد واجهت صناعة الغزل والنسيج خلال فترة الانفتاح الاقتصادي ظروفًا عمالية مختلفة تمامًا عن الظروف التي تعايشت معها من قبل؛ حيث تحولت إلي مركز طرد للأيدي العاملة الماهرة، وواجهت ظروف ندرة العمالة الإنتاجية بدلًا من وفرتها، وتغيرت سلوكيات العمالة نتيجة للتغيرات التي طرأت علي المناخ العام وذلك بتدهور مستوي الإنضباط بجانب السلبية واللامبالاة؛ مما انعكس علي مستوي الجودة ومستوي الإنتاجية(رجائي، 2008، 78).

ويتسق ذلك مع النظرية الماركسية حيث يري ماركس أن الأخذ بنظام الحرية الاقتصادية اتسم بالعديد من السلبيات؛ حيث ترتب علي عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية أن ساء توزيع الدخل وانخفض مستوي المعيشة للعمال بعد أن انخفضت أجورهم(لطفي، الزيات، 1999، 79).

ب. الإصلاح الاقتصادي(1991: 2011)

- تمثلت أهم السياسات الاقتصادية المتبعة في مرحلة الإصلاح الاقتصادي فيما يلي:

- سياسة إصلاح القطاع العام وصدور قانون 203 لسنة 1991 والذي تم بموجبه تحويل تبعية شركات القطاع العام من هيئات القطاع العام إلي شركات قطاع أعمال قابضة، تتبعها شركة قطاع أعمال عام، وينتقل إلي الشركات القابضة والشركات التابعة لها ما لهيئات القطاع العام وشركاتها الملغاة من حقوق الانتفاع والإيجار، كما تتحمل بجميع إلتزاماتها وتتحمل مسؤلية كاملة عنها بحيث تتمتع بخصائص ومزايا القطاع الخاص(عابدين وآخرون، 1995، 107).

- بصدور قانون 203 لسنة 1991 أصبح تقسيم قطاع الغزل والنسيج كالآتي: الشركة القابضة لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والشركة القابضة لصناعة المنسوجات والتجارة، والشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية، وتضم هذه الشركات 31 شركة تابعة (قطاع أعمال عام) ذات نشاط متنوع يدخل ضمنها تصنيع منتجات الغزل والنسيج والملابس، ومنذ أغسطس 2000 تم دمج الشركات القابضة الثلاثة إلي شركتين هما: الشركة القابضة لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية(مجلس الشوري، 1997، ص 14).
- نص القانون رقم 203 لسنة 1991 أيضًا علي أن يصدر رئيس الجمهورية قرارًا بتحديد وزير مختص بتطبيق أحكام القانون الجديد، وأن يقدم إلي مجلس الوزراء تقارير دورية وفقًا لما تحدده اللائحة التنفيذية عن نتائج أعمال الشركات الخاضعة، كما نظم القانون كيفية تشكيل إدارة للشركات القابضة والتابعة والجمعية العمومية ومجلس الإدارة بما يحقق استقلالية هذه الشركات في الإدارة، وبحيث يكون العمل المنوط إلي الشركات القابضة هو إدارة المحفظة المالية لشركات قطاع الأعمال العام دون التدخل في أعمال الشركات التابعة بما يحقق حرية الإدارة (هلال، 1993، 98).
- سياسة تحرير الأسعار منح القانون 203 لسنة 1991 شركات قطاع الأعمال العام حرية تحديد أسعار منتجاتها، كما تم إلغاء الدعم علي عدد كبير من سلع ومنتجات هذه الشركات، كما أرتفعت أسعار كثير من الخدمات مثل الكهرباء وأسعار المنتجات البترولية إلي أن وصلت إلي مستوي الأسعار العالمية في عام 1995، وذلك بهدف ترشيد الإستهلاك وتخفيف العبء علي الموازنة العامة للدولة (حسان، 2003، 32).

في ضوء ماسبق كان من أهم أهداف قانون 203 لسنة 1991 توسيع الاستقلال المالي والإداري للقطاع العام تمهيدًا لخصخصته، فقد تم فصل موازنة القطاع العام عن الموازنة العامة للدولة، وتقرر عدم السماح بالدعم الصريح أو الضمني لشركات قطاع الأعمال، ولم يعد أمام الشركات لمواصلة نشاطها سوي الاقتراض من البنوك علي أسس تجارية، مما أدى إلى تراكم المديونيات بفعل السحب على المكشوف من البنوك، ونتيجة لذلك تعرضت شركات قطاع الأعمال العام لمشاكل كبيرة حيث عجزت عن مواصلة الإنتاج بكامل طاقتها واضطرت للاستدانة والسحب علي المكشوف من البنوك، مما أدي إلي إغراقها في الديون وقد أدي استمرار عجزها عن الوفاء بالتزاماتها إلي مضاعفة مشاكلها(شكر، طه، 2004، 15).

ويختلف هذا مع ما أشارت إليه (دراسة رانيا محمد، 2007) والتي أكدت نتائجها علي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الحر القائم علي آليات السوق وذلك في إطار استراتجية تنموية قوامها تفاعل قوي العرض والطلب مع إفساح المجال أمام القطاع الخاص للدخول في كافة المجالات الاقتصادية، وهو مايمثل أهم انجازات سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر.

- **السياسات القطنية خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي:**

منذ بداية التسعينات تبنت السياسة الزراعية للدولة سياسة إصلاحية تخلت فيهاعن فرض تركيب محصولى تحدد فية المساحات المستهدف زراعتها من المحاصيل المختلفة وعلى رأسها القطن، وبعد أن حررت الحكومة زراعة القطن بقانون رقم 210 لسنة 1994 تم إلغاء الأسعار الجبرية، ونظام حصص التوريد الإجباري، وألغيت الدورات الزراعية الإجبارية وتخلت الدولة عن مسؤليتها الكاملة عن شراء وتسويق القطن ودعم مستلزمات الإنتاج للفلاحين، حيث تم تحرير سعر الصرف، وقد أدت هذه السياسات إلي تدهور المساحة المخصصة لإنتاج القطن، وتذبذب إنتاجية الفدان، وانخفاض الإنتاج الكلى من القطن،

وكان ذلك من أهم أسباب تراجع صناعة الغزل والنسيج في مصر(مركز الدراسات السياسية، 2004، 268).

ويتسق هذا مع النظرية الماركسية والتي تؤكد علي أنه ترتب علي انسحاب دور الدولة العديد من السلبيات.

- **أحوال العمال خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي:**

نتيجة للمتغيرات السابقة المشار إليها خلال فترة الإصلاح الاقتصادي تأثرت بنية الطبقة العاملة وأوضاعها بشكل كبير؛ حيث كانت المشكلة التي واجهت عمال صناعة الغزل والنسيج في ظل قانون 203 ماعُرف بعملية إعادة هيكلة العمالة في وحداته، والتي كانت خطة لتقليص عدد العمالة بنحو الثلثين تقريبًا، وذلك من خلال وقف التعيينات مع استمرار الخروج الطبيعي في سن المعاش، ثم تطور الأمر إلي نظام المعاش المبكر، وهو ما جعلها تتعرض لتغير بنيوي شديد علي امتداد تاريخها، حيث توقفت التعيينات وخروج العمالة معاش مبكر مما أدي إلي إهدار الخبرات وضياع فرص نقلها بين الأجيال، وخروج الكفاءات، وترتب علي هذه التغيرات تغير الوزن النسبي للقطاعات الصناعية فتراجعت صناعة الغزل والنسيج ذات التاريخ العريق، وأصبحت تتزايد المساحة التي تحتلها صناعة الخدمات وصناعة السياحة، وظهرت العمالة غير الرسمية محتلة مكانًا جديدًا، وطارحة أوضاعًا وإشكاليات جديدة للعمل(رمضان، 2005، 8).

ولم يكن التغير الوحيد الذي شهدته بنية الطبقة العمالة خروج عمال قدامي، وإنضمام عمال جدد وتغير الوزن النسبي للقطاعات؛ وإنما زاد الوزن النسبي للعاطلين ضمن إجمالي قوة العمل حيث أدي نظام المعاش المبكر إلي التزايد المطرد في أعداد المتعطلين عن العمل.

وزاد الأمر صعوبة بعد صدور قانون 203 لسنة 1991 والذي أدخل تعديلات علي الأجور والعلاوات والأجازات والأرباح، وأثرت سياسات الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة علي العمالة بشكل كبير من حيث التعيينات والترقيات والخدمات المقدمة لهم، ويعد واحدًا من أبرز صور التعدي علي الحقوق المكتسبة للعمال هو مايسمي بتخفيض الإنفاق علي الخدمات في شركات قطاع الأعمال العام وذلك علي الأخص فيما يتعلق بالمواصلات والعلاج والمسكن وغيرها، وقد أوضحت المقابلات بشركة غزل المحلة أنه وفقًا لقانون 111 لسنة 1961 كانت حصة العاملين من أرباح شركة غزل المحلة 25%، وكانت توزع كالتالي 10% نقدي و10% للإسكان و5% للخدمات، وظل هذا النظام معمول به حتي صدور قانون 203 لسنة 1991 والذي ألغي ال 15% التي كانت مخصصة للإسكان والخدمات حيث نص القانون علي ألايقل نصيب العاملين بالشركة عن 10%، وعلي أن لا يزيد مايُصرف للعاملين عن مجموع أجورهم الأساسية السنوية، وبالتالي انعدم المصدر الرئيسي الممول لبناء المساكن، وقد أثر ذلك علي المعاشات والعمالة الحالية بشركة غزل المحلة؛ في حين تم تخصيص 5%من الأرباح لمجلس إدارة الشركة والذي لا يزيد عدد أفراده وفقاً لنص القانون عن تسعة أفراد بمعني أن القانون قد أتاح لما لا يزيد عن عشرة أفراد أن يحصلوا علي نصف أو أكثر من نصف ما يحصل عليه آلاف من العمال، وقد أدي ذلك إلي انخفاض مستمر في دخل العمال.

4.الوضع الراهن لصناعة الغزل والنسيج في مصر:
(خطة الدولة لتطوير قطاع الغزل والنسيج 2019- 2024)

تقوم الدولة منذ نهاية عام 2019 بتكثيف جهودها لمنح صناعة الغزل والنسيج دفعة قوية لتطويرها من خلال خطة تطوير شاملة لجميع شركات الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام باعتبار هذا القطاع من أهم القطاعات، ويشرف علي التنفيذ الشركة القابضة للغزل والنسيج، والمكتب الإستشاري العالمي (وارنر)، والمكتب الإستشاري المصري (صحاري).

ويتسق هذا مع ما يؤكد عليه نموذج الدفعة القوية من أن هناك حاجة إلي دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدني من الإستثمارات بغرض التغلب علي عقبات التنمية، ووضع الاقتصاد علي مسار النمو الذاتي(صديق، صابر،2001، 64).
ووفقًا لما جاء بالتقرير النهائي لخطة التطوير تحدد الهدف العام لمشروع إعادة هيكلة الشركات التابعة في: التوصية بكيفية إنشاء شركات تابعة للشركة القابضة ذات تنافسية قوية في الأسواق المحلية والعالمية وتكون ذات ملائمة مالية ذاتية، بالإضافة إلي عدد من الأهداف الأخري هي:

- وقف التدهور في قطاع الغزل والنسيج وإعادة الدوران من الخسائر إلي الأرباح.
- تحقيق الملائمة المالية، وأن تصبح الشركة القابضة رائدة في مجال المنسوجات، وتنفيذ توصيات إعادة الهيكلة والتغيير(ملخص أعمال مشروع تطوير قطاع الغزل والنسيج، د.ت، ص 4، 5).

1. المحاور الخمسة الأساسية لتطوير شركات الغزل والنسيج وفقا لخطة وزارة قطاع الاعمال العام:

- إحلال وتجديد الماكينات بشركات الغزل والنسيج.
- دمج الشركات التابعة للشركة القابضة للإستفادة من الأصول والعمالة ووفقًا للجدول الزمنى لخطة التطوير كان من المقرر البدء فى خطة دمج الشركات ال23 فى 10 شركات بداية من شهر أبريل 2020، وتحويل شركات الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام إلي مجمعات صناعية بعد دمجها علي أن يتخصص كل مجمع في منتج معين.
- تدريب العنصر البشري (مجمع العمالة).
- استغلال الأصول المملوكة لشركات الغزل والنسيج التابعة لوزارة قطاع الأعمال.
- استراتيجية التسويق والمبيعات.

2. تطوير شركة غزل المحلة في ضوء المستهدف بالخطة وكما يعكسه الواقع الميداني:

المحور الأول الخاص بإحلال وتجديد الماكينات بشركة غزل المحلة:

ترتكز خطة الإحلال والتجديد علي تطوير بعض المصانع القديمة، وإنشاءات لمصانع حديثة وكما جاء بالخطة هناك مشروع تطوير الغزل، ومشروع تطوير النسيج، ومشروع تطوير الصباغة والتجهيز بشركة غزل المحلة علي النحو التالي:

أ. مشروع تطوير الغزل ويشمل: مصنع غزل (1) الجديد، ومصنع غزل (4)، ومصنع غزل (6)

ب. مشروع تطوير النسيج ويشمل: مشروع الملايا، وتحضيرات نسيج الملايات الجديدة، مشروع الوبرة، ومشروع تحضيرات نسيج الوبرة الجديد.
ج. مشروع تطوير الصباغة والتجهيز بالمحلة ويشمل: وحدات صباغة الخيوط، ووحدات صباغة الملايات، ووحدات صباغة الوبرة، ووحدات تحرير الخيوط والقطن الطبى.

وفيما يلي وصف للمصانع، والطاقة الإنتاجية المتوقعة، والشركات المسئولة عن الإنشاءات، والتكلفة المتوقعة وفقًا لما ورد بالخطة، وماتم فعليًا وأوضحته الدراسة الميدانية:

أ. مشروع تطوير الغزل:

- مصنع غزل (1) الجديد تبلغ مساحته 16 ألف فدان ويعتبر أكبر مصنع في العالم ينتج غزول رفيعة المستوي بقطن مصري للتصدير فقط، ومن المفترض أن يبلغ معدل الإنتاج اليومي (15) طن/ يوم، تم تخصيص(780 مليون) للإنشاءات وقد أضحت الدراسة الميدانية أن التكلفة زادت عن ذلك حيث بلغت التكلفة المخصصة للإنشاءات مليار و300 مليون جنيه، بينما تصل تكلفة الماكينات حوالي 4 مليار جنيه، كان من المقرر بدء التشغيل بنهاية 2022، ولكن تبين أنه تم بدء أعمال الإنشاءات والتجهيز في عام 2020 وتم الإنتهاء منها في بداية عام 2023 وجاري أعمال التركيبات حتي (ديسمبر 2023)، ومن المتوقع بدء التشغيل التجريبي في يونيه 2024، وبعد قيام الباحثة بزيارة ميدانية للشركة ومقابلة رئيس قطاع التدريب وعضو لجنة التطوير أشار إلي أنه من المتوقع بدء التشغيل في ديسمبر 2024.
- مصنع غزل(4): تبلغ مساحة المصنع 17 ألف متر مربع، وكان من المقرر تطوير مصنع غزل 4 بماكينات من إنتاج شركة ريتر السويسرية إجمالي عدد المرادن 71808 مردن، ومعدل الإنتاج اليومي (11.016) طن/ يوم، تقدر تكلفة الانشاءات ب(251 مليون)، وشامل أوامر التغيير(314 مليون)، وأوضحت الدراسة الميدانية أن التكلفة زادت حيث بلغت تكلفة التطوير مليار و500 مليون جنيه، فقد تم تخصيص مليار جنيه للإنشاءات، وتخصيص 500 مليون جنيه لإستيراد الماكينات، وتم الانتهاء بالفعل من تركيب 90% من الآلات لمصنع غزل (4) حتي شهر يونيو 2023، وتم التشغيل التجريبي من 2023/7/1 لمدة ثلاث شهور، وإنتاج المصنع للتصدير فقط بالاعتماد علي أقطان مصرية نمرة 60، 80.
- مصنع غزل (6): تبلغ مساحته حوالي 23 ألف متر مربع، بإجمالى عدد مرادن 52224 مردن، ومعدل الأنتاج اليومى (15.290) طن/ يوم، وكما جاء في الخطة ستتم الإنشاءات عن طريق شركة المقاولون العرب بقيمة تعاقدية (216 مليون)، وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن التصور المبدئي أن يتم تطوير مصنع غزل (6) كما تم تطوير مصنع غزل (4)، وبعد الشروع في أعمال إعادة الهيكلة وتهيئة البنية التحتية تبين أن مسطحات الماكينات لاتتناسب، بعد أن تم إنفاق حوالي 50 مليون جنيه، لذا تم هدمه بالكامل، وجاري في الوقت الحالي(2024/1/27) أعمال الإنشاءات التي بدأت في مايو 2023، ولحين الاستكمال سيتم علي الفور البدء في تركيب الماكينات، وقد زادت تكلفة إعادة الهيكلة إلي 2 مليار و100 مليون حيث تم تخصيص مليار ونصف لصالح الإنشاءات، وتخصيص 600 مليون لصالح المعدات.

ب. مشروع تطوير النسيج: أوضحت الدراسة الميدانية أنه بعد زيادة الأسعار قدرت تكلفة الإنشاءات بشكل مبدئي ب 3 مليار جنيه بعد أن كانت قيمتها (1.106.566.970)، وتكلفة الماكينات ب 2 مليار جينه، وجاري أعمال الإنشاءات والتجهيزات في الوقت الحالي(2023/12/26) ولم ترد حتي هذا التاريخ أي ماكينات، وتم البدء في الإنشاءات في مجمع التجهيز والنسيج من شهر يوليو 2022 (مايو 2024).

ج. مشروع تطوير الصباغة والتجهيز بالمحلة: لم تتوفر أي بيانات عنه ولم يتم البدء في أي أعمال حتي (مايو 2024)

المحور الثاني دمج الشركات:

بالنسبة لشركة غزل المحلة مجال الدراسة الميدانية سيتم دمج شركة النصر إليها لاستغلال الأصول بها في التطوير، والإستفادة من العمالة، وتنتج منتجات فاخرة من ملايات الآسرة والوبريات والمفروشات، والغزول الرفيعة، والمنتجات الطبية، وأقمشة البوليستر والأقمشة غير المنسوجة، وتصنيع ملابس البدل.

المحور الثالث تدريب العنصر البشري:

يهدف البرنامج التدريبي إلي إعادة هيكلة العمالة الموجودة بالشركة لإعادة تأهيلهم بما يتناسب مع حداثة الآلات التي سيتم استقدامها، وقد بينت الدراسة الميدانية أنه تم إنشاء مركز جديد لتدريب العمالة حيث قُسم مبني قطاع التدريب القديم إلي قسمين: قسم نظري، وقسم عملي وتم تركيب بعض الماكينات الجديدة وأجهزة الكمبيوتر الحديثة التي سيتم التدريب عليها، والبرامج التدريبية المنفذة عن طريق المكتب الاستشاري وارنر بدأت من مارس 2021 حتى أكتوبر 2022.

وكان اختيار العمالة يتحدد من خلال المقابلات الشخصية عن طريق لجنة مكونة من كل من: (رئيس قطاع الغزل ونائبه، ومدير المصنع، ومدير التدريب المطور، ومدير مكتب شئون العاملين)، وبعد أن تم تحديد كل من (الأجازات المرضية – الجزاءات آخر سنتين – التقرير الدوري أخر سنتين – الحالة الصحية للعامل)، وبعض المعايير الأخرى مثل (الأداء في العمل – الإلمام بمفهوم الجودة – قابلية التعلم – القدرة على الاستيعاب – القدرة على التفكير – السلوكيات) تم تقييمها بالاستعانة بالرؤساء المباشرين، وبالنسبة للعمر تم عمل المقابلة الشخصية حتى 54 عام ومعظم كبار السن كانوا من المرفوضين، ومتوسط أعمار العمالة التي تم تدريبها حتى الآن (41.5) سنة.

المحور الخامس: استراتجية المبيعات والتسويق الجديدة بشركة غزل المحلة

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أنه تم إنشاء شركةEgyptian Cotton Hup " ECH باعتبارها الشركة الوحيدة المسئولة عن تسويق منتجات شركة غزل المحلة وجميع الشركات التابعة للشركة القابضة، وهدفها تحسين وتطوير أساليب التسويق للوصول إلي الأسواق العالمية بطريقة إحترافية تتناسب مع الاستثمارات الضخمة في صناعة الغزل والنسيج لإنعاش القطن المصري وإستعادة الصدارة مرة أخري، وتم تعيين كوادر من ذوي الخبرة لهذه الشركة، وتعتمد علي التقنيات الحديثة في التسويق مثل بحوث السوق، وتقسيم السوق لشرائح، والعمل علي رفع الصورة الذهنية للشركة، والعمل علي فتح أسواق للشركة بالخارج وأن يكون لشركة غزل المحلة حصة في الأسواق العالمية.

رابعًا: أهم النتائج والإستخلاصات

- أهمية دور الدولة في تطوير ودعم صناعة الغزل والنسيج ففي الفترات التي كانت تتولي الدولة الاقتصاد نمت صناعة الغزل والنسيج بشكل كبير وأنعكس ذلك علي رأس المال البشري العامل بالقطاع، بينما تراجعت الصناعة بعد رفع الدولة يدها عن دعم الصناعة وقد اتضح ذلك خلال المراحل المشار إليها.
- في فترة الخمسينيات والستينيات انتهجت الدولة السياسات الهادفة إلى التوسع والتحديث والتطوير في الصناعة ذاتها، وفي السياسات القطنية التي هدفت في المحل الأول إلى توفير احتياجات الصناعة المحلية وقد نجحت الدولة من خلال سياستها المركزية في زيادة القيمة المضافة للقطن المصري. كما أولت الدولة خلال هذه المرحلة رعاية كبيرة لعمال الصناعة فقد احتفظ عمال الغزل والنسيج خلال خمسينيات القرن الماضي بوضع القطاع الأهم في الطبقة العاملة المصرية.

وتؤكد النظرية الكينزية علي أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي لضبط الاقتصاد، وتؤكد أيضًا علي أن الرقابة المركزية التي تفرضها الدولة أمرًا ضروريًا حتي يمكن استعادة أي وضع مرغوب عمومًا في الاقتصاد القومي والحفاظ علي هذا الوضع.

- بينما شهدت صناعة الغزل والنسيج تراجعًا فى أعقاب فترة الانفتاح الاقتصادى ثم فترة الإصلاح الاقتصادي، بسبب رفع الدولة يدها عن دعم الصناعة وصدور قرارات وقوانين كان من شأنها إلغاء الدعم الضمني والصريح لشركات الغزل والنسيج وتحرير سعر القطن وهذا ما أوقع بالصناعة، وقد أنعكس ذلك علي أحوال العمالة فقد تدهورت الأحوال المعيشية لعمال الغزل والنسيج.

ويتسق ذلك مع النظرية الماركسية حيث يري ماركس أن الأخذ بنظام الحرية الاقتصادية اتسم بالعديد من السلبيات؛ حيث ترتب علي عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية أن ساء توزيع الدخل وانخفض مستوي المعيشة للعمال بعد أن انخفضت أجورهم.

- تحاول الدولة منذ نهاية عام 2019 تنفيذ خطة تطوير شاملة لجميع شركات الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام، وتتمثل أهم محاور خطة الدولة لتطوير قطاع الغزل والنسيج في: إحلال وتجديد الماكينات، ودمج الشركات التابعة للشركة القابضة للإستفادة من الأصول والعمالة، وتدريب العنصر البشري، واستغلال الأصول، واستراتجية التسويق، وتقترب محاور الخطة من المشكلات الحقيقية التي تعاني منها صناعة الغزل والنسيج.

ويتسق هذا مع ما يؤكد عليه نموذج الدفعة القوية من أن هناك حاجة إلي دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدني من الإستثمارات بغرض التغلب علي عقبات التنمية، ووضع الاقتصاد علي مسار النمو الذاتي.

التوصيات:

أولت الدولة المصرية الاهتمام بقطاع الغزل والنسيج من خلال خطة استراتيجية لتطوير القطاع وضخ تمويلات لإنقاذ مصانع الغزل والنسيج التي تعرضت للخسائر والتصفية وحتي لا تذهب هذه الجهود سدي ينبغي تنفيذ الآتي:

- وجود تنسيق بين الجهات والوزرات المختلفة مثل وزارة الزراعة وقطاع الأعمال العام لزراعة الأقطان التي تتطلبها الآلات الحديثة.
- الاهتمام باستخدام التكنولوجيا الحديثة في المحالج حيث أن عملية حلج القطن تؤثر بشكل كبير في جودة القطن وأسعاره والمنتج النهائي.
- تقديم دعم للفلاح وتدشين منظومة جديدة لاستلام وفرز الأقطان كما كان في السابق، وتوفير سعر مناسب للفلاح.
- ضرورة تدخل الدولة في إدارة قطاع الغزل والنسيج وأن لا يقتصر هذا الدور علي المتابعة والإشراف، وضرورة متابعة ماتم تنفيذه في خطة الدولة لتطوير القطاع للكشف عن المعوقات التي واجهت التنفيذ، ومدي إمكانية التغلب عليها.
- تعيين جهات رقابية وتقييمية للوقوف علي ما تم تنيفذه، والتعرف علي مواطن الخلل ومحاولة إصلاحها وتفادي نتائجها السلبية.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

العيسوي، إبراهيم (2005) *نموذج التنمية الرأسمالية ومدي ملائمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقه*، الجلسة الثانية، أعمال المؤتمر السنوي السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، علم الاقتصاد والتنمية العمرانية، القاهرة 30/28 مايو/ آيار، مصر.

سليمان، إبراهيم، عويضة أسامة (2005) *اتِّجاهات الأسواق العالمية للقطن المصري*، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين، قضايا معاصرة في الزراعة المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة.

الحصري، أحمد(2017) *الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار*، مؤسسة شباب الجامعة الأسكندرية، كلية التجارة جامعة الزقازيق.

حلمي، أمينة(2001) *تأمين الاقتصاد المصري ضد تقلبات الأسعار العالمية للقطن*" أراء في السياسة الاقتصادية، نوفمبر، العدد (10)، القاهرة.

أحمد، أسامة، البهائي، سحر(2005) دراسة اقتصادية للعوامل المؤثرة على استقرار إنتاج وتجارة القطن المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي- العدد 25(2).

جيدنز، أنتوني(2000) *قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع" نقد إيجابي للإتجاهات التفسيرية في علم الاجتماع*، ترجمة محمد محيي الدين، مراجعة محمد محمود الجوهري، المشروع القومي للترجمة.

إدجار أندرو، جويك، بيتر(2009) *موسوعة النظرية الثقافية المفاهيم والمصطلحات الأساسية*، مراجعة وتقديم وتعليق محمد الجوهري، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة عدد 1357، القاهرة.

كانتربري، أي راي(2011) *موجز تاريخ علم الاقتصاد*، الطبعة الأولي، ترجمة سميركريم، إشراف جابرعصفور، مراجعة جودة عبد الخالق، القاهرة، العدد 1734، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، المركز القومي للترجمة.

بسيوني جابر، الشاعر، دينا (2005)*اقتصاديات محصول القطن بمصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين:* قضايا معاصرة في الزراعة المصرية، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي.

عبد الخالق جودة، متولي، منال(2006)*السياسة الصناعية وآفاق التصنيع في مصر بالتطبيق على صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة مؤتمر أولويات الاستثمار الصناعي في مصر*، القاهرة، مصر، معهد التخطيط القومي.

الحاروني، محمد (2012) صناعة الغزل والنسيج ودورها في تنمية الصادرات المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد(3)، عدد الصفحات 93- 123.

البهائي، سحر(2017) *القطن المصري وصناعة الغزل والنسيج، أراء في قضايا التخطيط* ، العدد 28، القاهرة، معهد التخطيط القومي.

عابدين، راجيه، وأخرون (1995) *الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي*، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 93، القاهرة، معهد التخطيط القومي.

معن، رمضان (2014) أثر العولمة علي التوظف في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، مجلة التجارة والمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد(4)، 121- 144.

السباعي، رانيا(2009) الإقليمية الجديدة ودور الدولة، دراسة حالة آثر إتفاقية المشاركة المصرية الأوربية علي قطاع النسيج في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

والاس رث، وولف ألسون(2011) *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية*، ترجمة د. محمد ترجمة د. محمد عبد الكريم الحوراني، قسم علم الاجتماع، جامعة اليرموك، ، الأردن، مجد لاوي للنشر والتوزيع.

إبراهيم ، طلعت، الزيات، كمال(1999) *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع*، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

شكر، عبد الغفار، طه، حسن(2004) احتياجات أصحاب المعاش المبكر "دراسة تحليلية ميدانية" شارك في إعدادها جمعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب المعاش المبكر، ومركز البحوث العربية والإفريقية، ومركز خدمات المنظمات غير الحكومية، نوفمبر، القاهرة.

فايز، عماد (2013) صناعة الغزل والنسيج في مصر دراسة نظرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 4، 38- 53.

أمين، عاطف (2007) سياسات التخصصية وآثارها علي عمال الصناعة في المجتمع المصري: دراسة اجتماعية علي بعض عمال الصناعة في إقليم القاهرة الكبري، ، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم اجتماع ، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

رجائي، غادة (2008) تقرير عن أحوال عمال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، مركز الأرض لحقوق الانسان، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (63).

عثمان، فريد(1996) أثر تحرير التجارة الدولية على صناعة المنسوجات في مصر، مستقبل الاقتصاد المصري في ظل تحرير التجارة العالمية، ورقة ضمن مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج ١، عدد خاص، جامعة المنصورة – كلية الحقوق.

أمين، مفيد(2001) الأزمات الاقتصادية المترتبة علي إعادة هيكلة قطاع الغزل والنسيج، ورقة عمل مقدمة إلي المؤتمر السنوي السادس لإدارة الأزمات الاقتصادية في مصر والعالم العربي، المجموعة العالمية الأمريكية، كلية التجارة، دار الضيافة جامعة عين شمس.

أبو العلا، محمد (1974) الجغرافية الاقتصادية للقطن المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر.

حسان، محمد (2003) *برنامج الخصصة خلال عشر سنوات، إنعكاسات برنامج الخصخصة علي الاقتصاد المصري*، مصر، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مصطفي، محمد (2014) *التحولات الاقتصادية في ستينيات القرن العشرين، روزنامة الذاكرة المصرية*، جامعة المنوفية، كلية الاقتصاد الزراعي.

محمد، نوال(1965) مدينة المحلة الكبري دراسة في جغرافية العمران، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات جامعة عين شمس، مصر.

السعيد، هاني (2016) أثر التحالفات الإستراتجية علي الحد من تدهور أداء صناعة الغزل والنسيج دراسة ميدانية بالتطبيق علي شركات الغزل والنسيج التابعة لجمعية المستثمرين والمصدرين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، يناير جامعة قناة السويس، م5، عدد 3، 37-97.
هلال، علي الدين(1993) *الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر*، القاهرة، مصر، الهيئة العربية للكتاب.

التقارير والنشرات الرسمية:

رئاسة الجمهورية (1976) المجالس القومية المتخصصة، صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، سلسلة دراسات متخصصة، مصر حتي عام 2020 رقم 14.
رئاسة الجمهورية (1976) المجالس القومية المتخصصة، صناعة الغزل والنسيج في مصر، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، الدورة الثانية سبتمبر/ يونيو 1975- 1976 القاهرة.
رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة (2006) الصناعات النسجية في مصر، الكتاب السنوي (2005، 2006) مج ٣٢ القاهرة.
مشروع إعادة هيكلة قطاع الغزل والنسيج محتوي أعمال وارنر- صحاري سياسات الموارد البشرية والتدريب، التقرير النهائي للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس.
مجلس الشوري (1997) الصناعة النسيجية المصرية الحاضر والمستقبل تقرير لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، دورة الإنعقاد العادي السابع عشر جمهورية مصر العربية.
معهد التخطيط القومي(2013) تطوير استراتجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز علي قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، سلسلة التخطيط والتنمية، رقم 243.
مركز الدراسات السياسية والإستراتجية (2004) تراجع القطن المصري الأسباب والنتائج السلبية، تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتجية، مؤسسة الأهرام يناير القاهرة.

مراجع الإنترنت

فاطمة رمضان (2005) ورقة بعنوان احتجاجات عمال النسيج في مصربعد تطبيق سياسات الخصخصة من 1998 – نهاية 2004 ، مقدمة لندوة بعنوان "آثر اتفاقيات التجارة العالمية علي صناعة النسيج وعمالها 9-10 أبريل، مركز البحوث العربية- دار الخدمات النقابية والعمالية بالتعاون مع لجنة المتابعة والاتصال بنقابة الصحفيين. متاح علي الرابط التالي:file:///C:/Users/USER/

English References:

Ghoneim Ahmed & Pigato, Miria (2006) *Egypt after the End of Multi- Fiber Agreement Comparative Regional Analysis*, the Egyptian Center for Economic Studies (ECES)WP.NO (114), September .

Hamill, Jim (1989) *Mediterranean Textile and Clothing*, Special Report No 1121, the Economist Intelligence Unit Limited.

Marzouk, Hansen (1965) *Development and Economic Policy in the VAR Egypt* Amsterdam North Holland Publishing Company.

abouel – farag, Hanan, et al, (2012), *the Impact of Phasing out Textile Quota on The Egyptian Textile and Clothing Sector, Case Study from Alexandria*, Mediterranean Journal of Social Science, Vol,3.

Gao, C., Kuah-Pearce, K.E (2015) The Garment Industry in South China: Practising relational work, Department of Sociology, Yan University.

Real.c. Maiyo, Beatrice. EImo (2012) the Kenyan Textile Industry in Liberalized Economy: An Analysis of Performance and Challenges, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences (JETEMS) 3 (1).

Steve Bruce (2008) *the Sage Direction of Sociology* SAGE Publication, London.

Med El Kassas, Mahdi (2008). Environnement of Human Capital Investment, A Field Study on an Egyptian Village, The 3rd International Scientific Conference on Environment, University of South Valley, Egypt .

Sayed, Magda (2002) the Impact of Privatization on Employment in Egypt, Case of the Spinning and Weaving Industry, Faculty of Economic and Political Science, Cairo University.

El Megharel, Nihal (2004) the Economic Effect of Rules of Original: The Case of Egypt, Faculty of Economics& Political Science, Cairo University, Ph.D.